وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٧/٦/٢٠ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٣/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٢٩٣٢٠٤٩,١٠ ج (فقط اثنا عشر مليونًا وتسعمائة واثنان وثلاثون ألفًا وتسعة وأربعون جنيهًا وعشرة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٢٦٥٧٩١٢,٧٧ ج (فقط مليونان وستمائة وسبعة وخمسون ألفًا وتسعمائة واثنا عشر جنيهًا وسبعة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٠٢٧٤١٣٦,٣٣ ج (فقط عشرة ملايين ومائتان وأربعة وسبعون ألفًا ومائة وستة وثلاثون جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٤٤٥٩١٧٣٥,٠٣ ج (فقط أربعة وأربعون مليونًا وخمسمائة وواحد وتسعون ألفًا وسبعمائة وخمسة وثلاثون جنيهًا وثلاثة قروش لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٣/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البرى